وزعم بعضهم : أن الأصل استعماله فى المفرد ، ثم ذكر المصنف : أن الكلمة قد يُقصد بها الكلام كقولهم فى « لا إله إلّا الله » : كلمة الإخلاص .

وقد يجتمع الكلامُ والكلم فى الصّدق ، وقد ينفرد أحدهما . فمثال اجتماعهما : قد قام زَيْدٌ ؛ فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثال انفراد الكلم : «إنْ قَامَ زَيْدٌ»(١) .

ومثال انفراد الكلام : «زَيْدٌ قَائِمٌ»(٢) .

بالجرّ ، والتّنوين، والنّدا، وأل ومُسْنَدٍ - للاسم تمييزٌ حصل(٣)

* ذكر المصنف - رحمه الله - فى هذا البيت علامات الاسم :

فمنها الجر ؛ وهو يشمل : الجر بالحرف ، والإضافة ، والتبعية ؛ نحو : مررت بغلام زَيْدٍ الفاضلِ ؛ فالغلامُ : مجرور بالحرف ، وزَيْدٍ : مجرور بالإضافة ، والفاضلِ : مجرور بالتّبعية . وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر ؛ لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة ، ولا الجرّ بالتبعية .

ومنها التنوين ؛ وهو على أربعة أقسام(٤) :

---

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلامًا لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلمًا لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات .

(٣) «بالجر» جار ومجرور متعلق بقوله «حصل» الآتي آخر البيت، ويجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله «تمييز» الآتي، «والتنوين، والندا، وأل، ومسند» كلهن معطوفات على قوله «الجر» ، «للاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله «بالجر» متعلقًا بحصل، فإن جعلت «بالجر» خبرًا مقدمًا - وهو الوجه الثاني - كان هذا الجار والمجرور متعلقًا بحصل، «تمييز» مبتدأ مؤخر، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «تمييز»، والجملة في محل رفع نعت لتمييز، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد: أي كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

(٤) في نسخة : «وهو أقسام» بدون ذكر العدد ، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام .

١ - **تنوين التمكين** : وهو اللاحق للأسماء المعربة؛ كزَيْدٍ ورجلٍ - إلا جمع المؤنث نحو مسلماتٍ - وإلا نحو : جوارٍ وغواشٍ ، وسيأتى حكمها .

٢ - **وتنوين التنكير** : وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها ، نحو مررت بسيبويه ، وبسيبويهِ آخرَ .

٣ - **وتنوين المقابلة** : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو : مسلماتٍ؛ فإنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم كمسلمين .

٤ - **وتنوين العوض** : وهو على ثلاثة أقسام : « أ » **عوض عن جملة** ، وهو الذى يلحق « إذْ » عوضا عن جملة تكون بعدها؛ كقوله تعالى : ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ أى : حين إذ بلغتِ الروح الحُلقوم؛ فحذف « بلغت الروحُ الحلقوم » وأتى بالتنوين عوضا عنه . « ب » **وقسم يكون عوضا عن اسم** ، وهو اللاحق لكلٍّ عوضًا عما تضاف إليه ، نحو : كلٌّ قائم؛ أى : كل إنسان قائم؛ فحذف إنسان وأتى بالتنوين عوضا عنه[1] . « ج » **وقسم يكون عوضا عن حرف** ، وهو اللاحق لجوارٍ وغواشٍ ، ونحوهما رفعا وجرًّا؛ نحو : هؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، فحذفت الياء ، وأتى بالتنوين عوضا عنها .

وتنوين الترنم[2] : وهو الذى يلحق القوافى المُطْلَقَة بحرف عِلَّةٍ ، كقول

[١] أَقِلِّى اللومَ - عاذلَ - والعِتابَنْ
وقولى إن أصبتُ - : لقد أصابَنْ

---

(١) ومنه قول الله تعالى : ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤] ، وقوله جل شأنه : ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] ، وقوله تباركت كلماته : ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠] ، ومثل كل في هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضًا عنه قول رؤبة بن العجاج في مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تميمًا :

دايـنـتُ أروى والـديـونُ تُـقـضـى فـمـطـلـتُ بـعـضـا وأدتْ بـعـضـا

يريد : فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر .

(٢) هذا النوع خامس ، ولا يختص بالاسم ، وقد ذكره وما بعده استطرادًا .

١ - هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطية بن الخطفي ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل .

فجيء بالتنوين بدلا من الألف ، لأجل الترنم وكقوله :

[٢] أزف الترحل غير أن ركابنا لمّا تزل برحالنا وكأن قدن

= اللغة: «أقلي» أراد منه في هذا البيت معنى اتركي، والعرب تستعمل القلة في معنى النفي بتة، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلا «اللوم» العذل والتعنيف، «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة، من العذل وهو اللوم في تسخط ، و«العتاب» التقريع على فعل شيء أو تركه.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف فإني لن أستمع لما تطلبين : من الكفّ عما آتي من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل .

الإعراب: «أقلي» فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، «اللوم» مفعول به لأقلي ، «عاذل» منادى مُرخم حُذفت منه ياء النداء، مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله يا عاذلة و«العتابا» الواو عاطفة، العتابا : معطوف على اللوم، «وقولي» فعل أمر، والياء فاعله «إن» حرف شرط «أصبت» فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروي بضم التاء على أنها للمتكلم، وبكسرها على أنها للمخاطبة، «لقد أصابا» جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير : إن أصبت فقولي لقد أصابا، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله.

الشاهد: [illegible] : «والعتابن، وأصابن» حيث دخلهما - في الإنشاد - تنوين الترنم، وآخرهما حرف [illegible] وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تُسمى مطلقة .

٢ - هذا البيت للنابغة الذبياني، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم، والحكم في سوق عكاظ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر، ومطلعها :

أمِنْ آل مية رائح أو مُغتدى عجلان ذا زاد وغير مُزوّد؟

اللغة: «رائح» اسم فاعل من راح يروح رواحًا، إذا سار في وقت العشي «مغتدى» اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي، إذا سار في وقت الغداة، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس، وأراد بالزاد في قوله «عجلان ذا زاد» ما كان من تسليم مِيَّة عليه أو ردها تحيته، «أزف» دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه، «الترحل» الارتحال، «تزل» - مضموم الزاي - مضارع زال ، وأصله تزول ، فحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع : أتمضي أيها العاشق مفارقًا أحبابك اليوم مع العشي أو غدًا مع الغداة؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تتزود، ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

=

والتنوين الغالى : وأثبته الأخفش ، وهو الذى يلحق القوافى المقيدة ، كقوله :

[٣]

* وقاتم الأعماق خاوي المُخترقْنْ *

= الإعراب: «أزف» فعل ماض، «الترحل» فاعل، «غير» نُصب على الاستثناء، «أن» حرف توكيد ونصب، «ركابنا» ركاب: اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه، «لما» حرف نفي وجزم، «تزل» فعل مضارع مجزوم بلما، «برحالنا» برحال: جار ومجرور متعلق بـ«تزل»، ورحال مضاف، و«نا» مضاف إليه، «كأن» حرف تشبيه ونصب . واسمها ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة محذوفة تقديرها، «وكأن قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه، وأبقى الحرف الذي هو قد.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولهما دخول التنوين الذي للترنم على الحرف، وهو قد؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم؛ لأن الشيء إذا اختص بشيء لم يجئ مع غيره، والثاني في تخفيف، «كأن» التي للتشبيه، ومجيء اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بقد، لأن الكلام إثبات. ولو كان الكلام نفيًا لكان الفصل بلم، كما في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ [هود: ٦٨] ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قول الشاعر:

لا يهولنك اصطلاءُ لظى الحرْ ب؛ فمحذورُها كأنْ قد ألمّا

وسيأتي شرح ذلك في باب إن وأخواتها.

٣ - هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيح والقيصوم، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان في عصر بني أمية، وبعده :

* مُشتبه الأعلام لمّاع الخفقْنْ *

اللغة: «القاتم» كالأقتم: الذى تعلوه القتمة، وهى لون فيه غبرة وحمرة، و«أعماق» جمع عمق - بفتح العين، وتضم- وهو: ما بعُد من أطراف الصحراء، و«الخاوى» الخالى، و«المخترق» مهب الرياح، وهو اسم مكان من قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومرّ فيها، و«الأعلام» علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها، واحدها علم بفتح العين واللام جميعًا، و«الخفق» اضطراب السراب، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحركها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملتُ فيها ناقتى وسرتُ فيها، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

الإعراب: «وقاتم» الواو واو رب، قاتم: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف و«الأعماق» مضاف إليه، «خاوى» صفة لقاتم، وخاوى مضاف و«المخترق» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع، وذلك فى قوله بعد أبيات:

* تنشطنهُ كُلُّ مغلاة الوهقْ *

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُلَّهُ من خواصِّ الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختصُّ به الاسمُ إنما هو : تنوينُ التمكينِ ، والتنكيرِ ، والمقابلةِ ، والعِوَضِ . وأمّا تنوين الترنم ، والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف[1] .

ومن خواصّ الاسم : النداء ؛ نحو : «يا زَيْدُ» ، والألف واللام نحو : «الرَّجُل» : والإسناد إليه ، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ» .

* فمعنى البيت : حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف : بالجر والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

* واستعمل المصنف « أل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين - وهو الخليل - واستعمل المصنف « مسند » مكان الإسناد له .

بتا فعلْتَ وأتتْ ، ويا افْعَلِي ونُونِ أقْبِلَنَّ - فعْلٌ يَنْجلِي[2]

* ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتَ » والمراد بها « تاء الفاعل » ، وهى : المضمومة للمتكلم ؛ نحو : «فعلتُ» ، والمفتوحة للمخاطب ، نحو : «تَبَارَكْتَ» ، والمكسورة للمخاطبة ، نحو «فعلتِ» .

= الشاهد فيه: قوله «المخترقن» و«الخفقن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل. وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفًا صحيحًا ساكنًا كما هنا تُسمى القافية حينئذ «قافية مقيدة».

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم؛ لأن تسمية نون الترنم، والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنوينًا إنما هى تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التى وُضع لها لفظ التنوين؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وُضع له لم يشملهما، والأصل أن يُحمل اللفظ على معناه الحقيقى، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

(٢) «بتا» جار ومجرور متعلق بـ«ينجلى» الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه فى محل رفع خبرًا عن المبتدأ، فإن قلتَ: يلزم تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو لا يجوز، قلتُ: إن ضرورة الشعر هى التى ألجأته إلى ذلك، وإن المعمول لكونه جارًا ومجرورًا يحتمل فيه ذلك التقدم الذى لا يسوغ فى غيره، وتا مضاف و«فعلت» قصد لفظه: مضاف إليه، «وأتت» الواو حرف عطف، أتت: قصد لفظه أيضًا: معطوف على فعلت، «ويا» معطوف على تاء، ويا مضاف و«افعلى» مضاف إلى

ويمتاز أيضا بتاء « أنث » ، والمراد بها : تاء التأنيث الساكنة ، نحو : « نعمتْ » ، و« بئستْ » ؛ فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو : « هذه مسلمةٌ ، ورأيتُ مسلمةً ، ومررت بمسلمةٍ » ، وعن اللاحقة للحرف نحو : « لاتَ ، وربَّتَ ، وثُمَّتَ »[1] . وأما تسكينها مع رُبَّ ، وثُمَّ فقليل ؛ نحو : « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ » .

ويمتاز أيضا بياء « افعلى » ، والمراد بها « ياء الفاعلة » ، وتلحق فعل الأمر ، نحو : « اضْرِبى » ، والفعل المضارع ، نحو : « تَضْرِبين » ، ولا تلحق الماضى .

* وإنما قال المصنف : « يا افعلى » ولم يقل : « ياء الضمير » ؛ لأن هذه تدخل فيها « ياء المتكلم » ، وهى لا تختصُّ بالفعل ، بل تكون فيه نحو : « أكرمنى » . وفى الاسم ؛ نحو : « غلامى » . وفى الحرف ؛ نحو : « إنى » ؛ بخلاف ياء « افْعَلى » ، فإن المراد بها « ياء الفاعلة » - على ما تقدم - وهى لا تكون إلا فى الفعل .

* ومما يميز الفعل : « نون أقْبِلَنّ » ؛ والمراد بها : « نون التوكيد » : خفيفةً كانت أو ثقيلة ، فالخفيفة نحو قوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق : ١٥] ، والثقيلة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف : ٨٨] .

فمعنى البيت : ينجلى الفعل بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة[2] ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد .

---

(١) أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يُستدل عليه، بل قد استُعملت «لات» حرف نفى بكثرة، وورد استعماله فى فصيح الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، وأما دخولها على رُبَّ ففى نحو قول الشاعر:

وربَّتَ سائلٍ عنّى حفىٍّ ... أعارتْ عينُهُ أمْ لم تعارا

ونحو قول الآخر:

ماوىَ يا رُبَّتما غارةٍ ... شعواء كاللذعة بالميسم

وأما دخولها على ثم ففى نحو قول الشاعر:

ولقد أمُرُّ على اللئيم يسُبُّنى ... فمضيتُ ثُمَّت قُلْتُ لا يعنينى

(٢) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن «ليس» حرف ومذهب القائل بأن «عسى» حرف، وبقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن «نعم» و«بئس» اسمان.

سواهما الحرف كهل وفي ولم ... فعلٌ مضارعٌ يلي لم كيشم (١)

وماضي الأفعال بالتا مز، وسم ... بالنون فعل الأمر، إن أمرٌ فهم (٢)

* يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الأسماء، وعلامات الأفعال. ثم مثّل: بـ- «هل»، و«في»، و«لم»؛ مُنبّهًا على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص؛ فأشار بـ- «هل» إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال؛ نحو: هل زَيْدٌ قام؟، وهل قام زَيْدٌ؟

* وأشار بـ- «في» و«لم» إلى المختص، وهو قسمان: مختصّ بالأسماء كفي، نحو: زَيْدٌ في الدار، ومختص بالأفعال كلَمْ نحو: لم يقم زَيْدٌ.

---

(١) «سواهما» سوى: خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه، «الحرف» مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه، «كهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كهل، «وفي، ولم» معطوفان على هل، «فعل» مبتدأ، «مضارع» نعت له، «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ، «لم» مفعول به لـ«يلي»، وقد قصد لفظه، «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفي ولم، والفعل المضارع يلي لم، وذلك كائن كيشم، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه- من باب فرح- إذا نشقته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

(٢) «وماضي» الواو للاستئناف، ماضي: مفعول به مقدم لقوله «مز» الآتي، وماضي مضاف و«الأفعال» مضاف إليه، «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز، «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم، «فعل» مفعول به لسم، وفعل مضاف و«الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر «فهم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور، وتقديره «إن فهم أمر فسم بالنون- إلخ». وتقدير البيت: ميز الماضي من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً، وعلّم فعل الأمر بقبول النون إن فُهم منه الطلب.

ومز: أمر من ماز الشيء يميزه ميزًا- مثل باع يبيع بيعًا- إذا ميزه، وسم: أمر من وسم الشيء يسمه وسمًا- مثل وصفه يصفه وصفًا- إذا جعل له علامة يعرفه بها، والأمر في قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

* ثم شرع فى تبيين أن الفعل ينقسم إلى : ماض ، ومضارع ، وأمر ؛ فجعل علامة المضارع صحة دخول «لم» عليه ، كقولك فى يَشُمُّ : لم يشمّ ، وفى يضرب : «لم يضربْ» ، وإليه أشار بقوله : «فعل مضارع يلى لمْ كيشمّ» .

* ثم أشار إلى ما يُميّز الفعلَ الماضى بقوله : «وماضى الأفعالِ بالتّا مزْ» .

أى : ميّز ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ؛ نحو : تباركت ياذا الجلال والإكرام ، ونعْمتِ المرأةُ هند ، وبئستِ المرأة دعْدٌ .

* ثم ذكر فى بقية البيت : أن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو : اضْربَنّ ، واخْرُجَنّ . فإن دلت الكلمة على الأمر ، ولم تقبل نون التوكيد فهى اسم فعل (١) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والأمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فيه هُو اسْمٌ نحو صهْ وحيهلْ (٢)

فَصهْ وَحَيَّهَلْ : اسمان وإن دّلا على الأمر ، لعدم قبولهما نون التوكيد ، فلا تقول : صَهَنّ ولا حَيَّهَلَنّ ، وإن كانت صهْ بمعنى : اسكُت ، وحَيَّهل بمعنى أقْبِل ؛

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته- وهى لم- فإنها تكون اسم فعل مضارع، نحو أوه وأف، بمعنى أتوجع وأتضجر، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعًا راجعًا إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض، نحو هيهات وشتان، بمعنى بَعُدَ وافترق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمة، كما فى فعل التعجب نحو: «ما أحسن السماء» وكما فى «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً .

(٢) «والأمر» الواو عاطفة أو للاستئناف، الأمر: مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفى وجزم، «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأصله يكن، «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «يك» مقدمًا، «محل» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وسُكّن لأجل الوقف، «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل، «هو اسم» مبتدأ وخبر، والجملة منهما فى محل جزم جواب الشرط، وإنما لم يجئ بالفاء للضرورة، والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ، أو تجعل جملة «هو اسم» فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «الأمر» فى أول البيت، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره، والتقدير على هذا: والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم، وحذف جواب الشرط عندما لا يكون فعل الشرط ماضيًا ضرورة أيضًا؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة، «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف و«صه» مضاف إليه، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

فالفارق[(١)] بينهما: قبول نون التوكيد، وعدمه؛ نحو: اسكُتَنّ، وأقْبِلَنّ، ولا يجوز ذلك فى صَهْ، ومَيْهَلْ.

---

(١) أربع فوائد: الأولى: أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع: النوع الأول: ما هو واجب التنكير، وذلك نحو: ويهًا وواهًا، والنوع الثانى: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو: نزال وتراك وبابهما، والثالث: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو: صه ومه؛ فما نُوِّنَ وجوبًا أو جوازًا فهو نكرة، وما لم يُنَوَّنْ فهو معرفة.

والفائدة الثانية: توافق أسماء الأفعال الأفعال فى ثلاثة أمور؛ أولها: الدلالة على المعنى، وثانيها: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذى يكون بمعناه فى التعدى واللزوم غالبًا، وثالثها: أنه يوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار الفاعل وإضماره؛ ومن غير الغالب فى التعدى نحو «آمين» فإنه لم يُحفظ فى كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه- وهو زدنى- متعد. وتخالفها فى سبعة أمور: الأول: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف «اسكت» فإنك تقول: اسكتى، واسكتا، واسكتوا، واسكتن، والثانى: أنها لا يتقدم معمولها عليها؛ فلا تقول: «زيدًا عليك» كما تقول: «محمدًا الزم» والثالث: أنه يجوز توكيد الفعل توكيدًا لفظيًا باسم الفعل؛ تقول: انزل نزال، وتقول: اسكت صه، كما تقول: انزل انزل؛ واسكت اسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل، والرابع: أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع فى جوابه، فتقول: انزل فأحدثك، ولا يجوز نصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو كان دالاً على الطلب كصه ونزال، والخامس: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تُحذف ويبقى معمولها، ولا متأخرة عن معمولها؛ بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه؛ فنحو قول الشاعر:

يا أيها المائح دلوى دُونكا ... إنى رأيتُ الناس يحمدُونكا

يقدر: خذ دلوى، ولا يجوز أن يكون قوله: «دلوى» معمولاً لدونكا الموجود، ولا لآخر مثله محذوف، على الأصح. والسادس: أن أسماء الأفعال غير متصرفة؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان بخلاف الأفعال. والسابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل، وهو ما ذكره الشارح فى هذا الموضع؛ فاحفظ هذا كله، وكن منه على ثَبَتٍ، والله يتولاك.

الفائدة الثالثة: اختلف النحاة فى أسماء الأفعال؛ فقال جمهور البصريين: هى أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء بحيث يُسند إليها إسنادًا معنويًا فتقع مبتدأ وفاعلاً